جدل التحديث عند هشام غصيب

(الديمقراطية والعقل والثورة)

د. غيضان السيد علي(*)

يشكل اغتراب العقل العربي محور فكري هام عند هشام غصيب، يحاول معالجته بطرق متعددة، فيقدم صور مختلفة لجدل التحديث العربي الذي يمثل ثورة فكرية وسياسية واجتماعية، فيطرح أسئلة جوهرية يحاول من خلالها الوصول إلى ما يرنو إليه ويطمح، من أهمها:

- ما هي أبعاد الاغتراب الحضاري الذي يعانيه الوطن العربي اليوم بالنظر إلى وضع التخلف الذي نعيشه؟
- ما هي مهمات النهوض والتقدم في الوطن العربي اليوم ؟
- ما هي إمكانيات التقدم والتغيير الكامنة فيه؟
- ما هي التناقضات السائدة في الوطن العربي بفعل وضعه المتأزم في بعديه الداخلي والخارجي المتعلق بدور الوطن العربي في التقسيم العالمي للعمل؟
- ما هي طبيعة القوي المؤهلة لكسر علاقات التخلف الآنف ذكرها؟ وقهر القوى الداخلية والأخرى الخارجية التي تعمل على بقاء هذه العلاقات وديمومتها، ومن ثم تحويلها إلى علاقات عقلانية، تطلق الطاقات الإبداعية للمواطن العربي ضمن إطار من الاستقلال والكرامة الوطنية وتنجز مهمات النهوض والتقدم الحديث؟

ويكشف هشام غصيب عن عجز الأنظمة الحاكمة العربية عن استخدام الديمقراطية لتنظيم المجتمع وتأمين الحزيات المدنية والفردية، ويرى أن كل ما نجحت فيه هو استخدام الأجهزة القمعية ضد شعوبها.

(*) مدرس الفلسفة الحديثة بآداب بني سويف.

ولذلك يبدأ جدل التحديث عنده من الديمقراطية، تلك التي وفدت إلينا وأخذناها عن الحضارة الأوربية، وفي مقابلها حكم الخليفة أو الأمير الموروث من الثقافة العربية. وحول جدل الوافد والموروث تبدأ الفكرة الأولى التي يبدأ منها جدل التحديث عند هشام غصيب.

إن هاجس الأمة العربية اليوم بكافة طبقاتها وتياراتها هو تحقيق النهضة والتقدم واللحاق بالركب، بدلا من البكاء على الأطلال، والتغني بأمجاد الماضي، وترديد عبارات مثل «أمجاد يا عرب أمجاد» مع الثبات في المحل! ويبدو ذلك معقولا جدا في ظل ثورات الربيع العربي التي مهدت إلى حد كبير الطريق لإمكانية تحقيق المشاريع العربية التي قدمها المفكرون والعلماء العرب الذين تقمصوا دور فرنسيس بيكون ورينيه ديكارت في تحقيق النهضة الأوروبية.

ويبدو جدل التحديث عند هشام غصيب تعبير عن مأزق أمة تاريخية عظيمة تملك تراثا غنيا، وجربت نهوضا في الماضي قل نظيره بين الأمم، فالأمة العربية التي تعد من جانب أبنائها بحق من أعرق الأمم في التاريخ، تجد نفسها اليوم ممزقة تائهة مسلوبة الذات والهوية، منهوبة الثروات والموارد، مستغلة إلى أقصى حدود اللجم، مدوسة كرامتها وأمنها بأقدام أرذل الخلق من الإمبرياليين الغربيين والصهاينة، مصادرة حريات أبنائها، ينخر الجوع والحرمان والجهل والتخلف في عظامها، تلتفت هذه الأمة إلى نفسها حائرة مذعورة، فتطلق صيحة مدوية، بدأت بإطلاقها في مطلع القرن التاسع عشر، واستمرت تطلقها بزخم متزايد حتى هذه اللحظة. لماذا؟ وكيف؟ لماذا خرجنا من التاريخ؟ وكيف نستعيد وجودنا التاريخي، كيف نعيد إنتاج أنفسنا على أسس جديدة تضمن مساهمتنا الفعالة في إنتاج الحضارة الحديثة وتمكننا من حماية أنفسنا وتوفير العيش الكريم لأبنائنا؟ كيف تحدّث الأمة العربية ذاتها بما يضمن تفجير طاقاتها وقواها الإنتاجية لخدمة أبنائها والعالم برمته؟ كيف توحد الأمة ذاتها على أسا الاستقلال والنهوض وكرامة أبنائها ، كل أبنائها؟

وهنا يقدم هشام غصيب جدل التحديث، وهو رؤية فكرية جديرة بالاعتبار والتقدير، تتمثل مكوناتها الثلاثة في الديمقراطية والعقل والثورة، هذا الثالوث يمثل ديالكتيكًا وحوارًا يخلص إلى التحديث والتقدم والنهوض.

فعندما تحدث أزمة في الديمقراطية في ظل وجود رؤى عقلانية تنويرية، فإن أزمة الديمقراطية مع التنوير، والتنوير كما يقول عنه الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط «التنوير

هو خروج الإنسان من قصوره الذي اقترفه في حق نفسه. وهذا القصور هو عجزه عن استخدام عقله إلا بتوجيه من إنسان آخر. ويجلب الإنسان على نفسه ذنب هذا القصور عندما لا يكون السبب فيه هو الافتقار إلى العقل بل إلى العزم والشجاعة اللذين يحفزانه على استخدام العقل بغير توجيه من إنسان آخر .لتكن لديك الشجاعة لاستخدام عقلك ذلك هو شعار التنوير».

فإن الأزمة مع وجود التنوير يؤديان بصورة حتمية إلى المكون الثالث للديالكتيك بلغة هيجل، وهو الثورة.

هذا ما بدا يرنو إليه هشام غصيب، وبدا من خلال رؤيتنا النقدية لقراءة أعماله الفكرية، فإذا ما تناولنا عناصره الجدلية الثلاثة بالتحليل والتفصيل تمكنا من الوقوف على حقيقة تلك الرؤية النقدية العقلية وتلك المحاولة الرامية إلى فهم المجتمع، ومن ثم حل مشاكله الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية ؛ لأنه لا تغيير بلا فهم، ولا تطور بلا تمييز، ولا نتائج ترجى بلا فهم كامل للمقدمات الأولى، وإلا كنا كمن يضرب في عماية أو كالدجاج الذي يرقد على بيض مسلوق.

أزمة الديمقراطية

إن الديمقراطية عند هشام غصيب هي شكلا من أشكال العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، هي عقد اجتماعي يعمل على تحقيق الحرية لكل أفراد الشعب؛ لأن الديكتاتورية تسلب الأفراد حرياتهم في ظل سيطرة الأقلية على الأغلبية، في حين أن الديمقراطية تمنح أفراد الشعب الحرية؛ لأن الحكام جاءوا من خلال عقد اجتماعي ويمكن عزلهم إذا خرجوا عن إرادة الشعب.

ولكن هل تحققت الديمقراطية بهذا المعنى في مجتمعاتنا العربية؟ أم أننا أمة تعاني الانفصام؟ تتحدث أبلغ الحديث عن الديمقراطية، وتتغنى بعصورها الزاهية أعذب الأغاني، في الوقت ذاته لا نجد لها أدنى وجود في الواقع الفعلي!

أسئلة محورية عديدة يطرحها المفكر العربي هشام غصيب كما تطرحها معه كل شعوب بلداننا العربية.

الديمقراطية نبت غربي نبت في التربة الأوربية، وتم استيراده وغرسه في التربة العربية، ومن هنا نما شائها وضعيفا، شكلا بلا مضمون، أما المضمون فهو شكل سياسي موروث ومن

ثم يتم الالتجاء إلى رأي بعض المفكرين العرب من أمثال زكي نجيب محمود الذي يدلو بدلوه في أزمة الديمقراطية إذ يقول «لكن الفجوة فسيحة وعميقة بين أنظمة كهذه (يعني الأنظمة الأوروبية) تصون للناس حرياتهم السياسية، وبين صورة ورثناها فيما ورثناه عن السلف، فعلى طول التاريخ العربي ندر.... وكدت أقول استحال لولا أني تعمدت الحيطة في الصياغة ندر أن زالت حكومة لأن الشعب المحكوم بها لم يعد يريدها، فلا الشعب اختار ولا الشعب يملك حق العزل ولا القلة ممن لهم الصدارة في المجتمع يستطيعون بإزاء الأمر الواقع شيئا إلا الطاعة والعصيان والمؤامرة». ويتابع زكي نجيب محمود قوله «ووجدنا أنفسنا في عصرنا هذا بين هذين الطرفين: أنظمة الحكم التي تكفل الحرية للشعب ننقلها على الورق، ثم صورة موروثة تخلع على الحاكم صفات «الخليفة» أو «الأمير» بالمعنى التاريخي القديم ،يعطي من يشاء ويمنع من يشاء بغير حساب، ومن ثم نشأت أمام المفكرين منا مشكلة المطالبة بتحقيق الحرية السياسية تحقيقا يجاوز الكتابة على الورق ليصبح سلوكا جاريا في صلب الحياة التي نحياها كل يوم.

ثم يبدأ هشام غصيب مستخدماً منهج التحليل الحضاري، محللا رأي زكي نجيب محمود يعزو أزمة الديمقراطية ومفهومها في التراث السياسي العربي، وإنه ثانيا يلفت النظر إلى فشل المجتمع العربي في إقامة جسور صلبة بينه وبين الديمقراطية الليبرالية التي نبتت في التربة الأوربية (تحقيق الحرية السياسية تحقيقا يجاوز الكتابة على الورق).

وهنا يلقي هشام غصيب سؤالا يطرح نفسه فيقول «ولكن، هل يخلو التراث السياسي العربي بالفعل من مفهوم الديمقراطية وطرائق ممارستها؟» فيقرر كما زعم د. زكي نجيب محمود أن التراث الشرقي العام يخلو من هذا المفهوم وأساسه الاجتماعي. ولكن ألا بجدر بنا أن نتجنب الوقوع في شرك العنصرية الغربية، فنجتنب وضع الحضارات الشرقية جميعا في سلة واحدة؟ ألا يجدر بنا أن نفرق بين واقع التراث العربي الإسلامي وبين الصور الأيديولوجية التي يتصور بها الغرب الشرق، فيرى أن هناك مجتمعات شرقية تمثل النظام فيها كنظام سياسي قسري تتمركز فيه السلطة المطلقة في يد فرد واحد هو السلطان. ولكن هل هذا هو الحال مع التراث العربي الإسلامي لم ينبثق في الأساس عن طبقة أرستقراطية زراعية حاكمة في أحد مراكز الثقل الحضاري في الشرق، كما هو الحال في التراث الشرقي التقليدي، وإنما نبع من حركة إصلاحية شعبية حضارية في إحدى نقاط التقاء خطوط التجارة الدولية (مكة المكرمة).

ومن ثم يقرر هشام غصيب على خلاف زكي نجيب محمود أن النظام العربي الإسلامي الذي نشأ بعد ظهور الإسلام يمثل مرجعية ديمقراطية يراها تمثل تراثا ديمقراطيا النزعة والطابع، حيث أن ملامحها العامة قد ارتكزت في الأصل على الرغبة الاجتماعية في كسر احتكار الأرستقراطية التجارية المكية (نسبة إلى مكة) وإيجاد عقد اجتماعي يضمن نوعا من المساواة بين الأفراد ويوفر حدا من مقومات الديمومة بالحد من الاستغلال والاستبداد الطبقيين.

وفي الحقيقة يشعر هشام غصيب بعدم ارتياح لمثل هذا الرأي، فلم يقم المجتمع الإسلامي أبداً على الديمقراطية، إنها اتبعت وحي السماء والسياسة القرآنية وانطلقت من مبادئ الشريعة الإسلامية ونبتت من مفهوم "الحاكمية لله" فلا حكم إلا لله، وحسب شرع الله عز وجل، أما الديمقراطية والتي تعني حكم الشعب للشعب حسب عقد اجتماعي فهذه نبت غربي واختراع أوربي خالص.

ولذلك نجد أن هشام غصيب يتراجع عن مثل هذا الرأي فيقول «أن قولنا بأن الحركة الإسلامية كانت ديمقراطية الطابع لا يعني أن الدولة أو الإمبراطورية الإسلامية التي انبعثت عنها كانت ديمقراطية أيضا ،إذ يبدو أن الظروف التاريخية التي كانت سائدة في الوطن العربي يوم ذاك، بما في ذلك طبيعة الصراعات الاجتماعية في المجتمع العربي الإسلامي، ونمط الإنتاج السائد، ودرجة رقي وسائل الإنتاج، ومعدل اتساع رقعة الإمبراطورية الإسلامية وتأثر الدولة الإسلامية بالحضارات الشرقية التقليدية في البلاد التي انضوت تحت رايتها، أقول أن هذه الظروف التاريخية حالت دون بناء مؤسسات اجتماعية قادرة على تجسيد هذه الروح.

وهكذا لم تمض بضعة عقود من الزمان على انتصار الحركة الإسلامية في الحجاز حتى عاد النمط السياسي الشرقي التقليدي ليطغى على المجتمع العربي، لكن المجتمع العربي الإسلامي، مع كل هذا، ظل يحمل بعض ملامح النمط الأصلي الديمقراطي الجوهر طوال ما ظلت التجارة الدولية عبر الوطن العربي مزدهرة. فيعول هشام غصيب على ارتباط النظام الاستبدادي في الحكم بالمجتمعات الزراعية، والنظام الديمقراطي على النظام التجاري، ويرى أن الطابع الديمقراطي يوجد في ثنايا تراثنا العربي الإسلامي الذي ارتبط وارتكز على التجارة الدولية طويلة المدى.

إن هذه الملامح الديمقراطية لم تبدأ في الزوال إلا عندما بدأت خطوط التجارة الدولية تتحول من الوطن العربي إلى مناطق أخرى من العالم، وحين أخذت القبائل التركية الغازية

- على حد قول غصيب- تفرض سيطرتها على الوطن العربي، بعد ذلك خيم جو من الاستبداد الشرقي المصحوب بجمود حضاري ثقيل.

هذا إذاً هو النقيض الأول من نقائض جدل التحديث الثلاثة، ويتمثل في أزمة الديمقراطية، ولا تنبع هذه الأزمة عند غصيب من التراث العربي الإسلامي بقدر ما تنبع من التراث التركي الشرقي الإقطاعي الطابع الذي ورثه المجتمع العربي الحديث، ولا شك أن الطبيعة القمعية الديكتاتورية للسلطة السياسية في المجتمعات العربية الحديثة تنسجم مع ما ورثه المواطن العربي عن التراث السياسي العثماني من عجز حضاري واستصغار لكيانه البشري وكيان أمته، إذ هل يعقل أن نتوقع من سلطة تستصغر مواطنها أن تمنحه حق التصويت والانتخابات والمشاركة في تقرير ذاته وأمته؟بل هل يعقل أن نتوقع مواطنا عاجزا يستصغر ذاته الحضارية أن يكافح من أجل الوصول إلى حقه الطبيعي في الحرية والديمقراطية وتقرير مصيره؟ ليس ثمة شك إذن في أن د. زكي نجيب محمود محق في اعتبار التراث السياسي الذي ورثه المجتمع العربي عاملا من عوامل انعدام الديمقراطية فيه. وإن كان مخطئا في اعتبار هذا التراث العربي الإسلامي.

كما أن استعمال جهاز الدولة الحديث الذي ورثته الأمة العربية من الاستعمار الغربي، لم تستخدمه الفئات الحاكمة كما يجب، بمعنى أنها لم تستعمله من حيث كونه أداة لتنظيم المجتمع وتأمين الحريات المدنية والفردية، ولكن استعملته فقط من حيث كونه أداة قمعية لا أكثر، وبدا ذلك جليا في النظام البوليسي الذي تم استخدامه في الأقطار العربية بلا استثناء.

وقد جعل هذا النظام القمعي الذي اتبعته الأنظمة العربية الحاكمة الأمة العربية وشعوبها في حالة من التأزم الدائم، الأمر الذي جعل الطابع العام للشعوب العربية هو الانفصال الدائم بين الحكام والشعوب، الحكام في أبراجهم العاجية التي يرون منها كل شيء على مايرام، الأمن مستتب والحب والوئام يملأ جنبات وطنهم السعيد، الذي يستمتع بالرخاء وخطط التنمية ويركب السيارات الفارهة ويستمتع بمنجزات الحضارة الغربية السعيدة، والتي تتمثل في أوضح صورها في ملايين التليفونات المحمولة في أيدي أفراد الشعب الذي يعيش أزهى عصوره، وبين شعوب أثقلها الفقر والعوز وذل الحاجة، وهم يرون خيرات البلاد كلها تحت سيطرة رأس النظام وأعوانه.

هذه الحالة من الانفصال بين الشعوب والحكام أو فيما أطلق عليه أزمة الديمقراطية ،مثلت عند هشام غصيب النقيض الأول من النقائض المكونة لجدل التحديث.

إن هذه الحالة من التأزم الدائم التي أخذت تبحث عن تنظير عقلي لها حتى تتم الثورة التي تمثل الثالوث الذي يمثل جدل التحديث في البلدان العربية.

العقل

يمثل العنصر الثاني من عناصر الجدل التي تكون عناصر جدل التحديث، والعقل كما وصفه الحارث بن أسد المحاسبي هو غريزة يتهيأ بها إدراك العلوم النظرية كأنه نور يقذف في القلب، وذهب أبوبكر الرازي في مفتتح كتابه «الطب الروحاني» إلى أن العقل إذا صفا أضاء لنا غاية إضاءته، ولذلك تحدث عقلانيو الإسلام عن ملكة العقل التي تميز الإنسان عن الحيوان، والتي يدرك بها الإنسان الأمور البعيدة والخفية المستورة، منذ القرن الثاني للهجرة، و إذا كان ذلك كذلك فخليق بنا أن لا نحط العقل عن رتبته، ولا ننزله عن درجته، ولا نجعله وهو الحاكم محكوما عليه، ولا وهو المتبوع تابعا، بل نرجع في الأمور إليه ونعتبرها به ونعتمد فيها عليه، فنمضيها على إمضائه ونوقفها على إيقافه.

ويستعمل هشام غصيب العقل استعمالا عمليا، أي بمعناه العملي لا النظري، أو ما يمكن أن نطلق عليه العقل الاستهلاكي في مقابل العقل الإبداعي، فالتنوير العقلاني يأتي من خلال الاطلاع على منجزات العقلية الأوربية المبدعة.

فالمشكلة تكمن في أن عملية تحديث العقل العربي باتت مجرد عملية استقدام أجهزة وأساليب حديثة متنوعة لتسهيل بعض الممارسات الاجتماعية، أما إذا نظرنا إليها من منظور الإنتاج، وهو المنظور الأعمق تبين لنا أن عملي التحديث تنطوي على إجراء تغيرات جذرية وبنيوية في القاعدة الإنتاجية للمجتمع المعني، أي تحديث قوى الإنتاج و إجراء تحويلات نوعية عليها وخلق قاعدة إنتاجية جديدة تكسب المجتمع قوة واستقلالا وقدرة جديدة على سد الحاجات الفردية والتاريخية وحل المشكلات التي تجابه المجتمع، إنها عملية ثورية تهدف إلى نقل المجتمع في جوهره الإنتاجي من قدرة إنتاجية عادية إلى قدرة إنتاجية جديدة أكثر فاعلية في تلبية الحاجات الفردية والتاريخية، إنها ليست مجرد عملية تاريخية تمارسها حكومة ما، و إنما هي عملية تاريخية تمارسها طبقات اجتماعية بكاملها.

ولذلك يرى هشام غصيب أن مصلحة الدول الإمبريالية والمؤسسات الاقتصادية الدولية الرأسمالية (منظمة التجارة الدولية ،صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وغيرها) اختزال هذه العملية التاريخية الشاملة إلى مجرد مجموعة من الإجراءات الحكومية السياسية والاقتصادية التي تصب في النهاية في خدمة التراكم الرأسمالي في المراكز الرأسمالي الكبرى على حساب الشعوب النامية أو الشعوب الفقيرة أو شعوب دول العالم الثالث.

وهنا يتضح استعمال غصيب لمصطلح التحديث، فهو تحديث بالمعنى التاريخي الإنتاجي الثوري لا بالمعنى الإجرائي الاستهلاكي المحافظ المعتمد في الفكر الإمبريالي. فالتحديث إذاً هو عملية اجتماعية تنبع ضروريا من جوهر الحقبة الحديثة وبالتحديد من قلب تناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي، لكن كون هذه العملية موضوعية لا يعني أنها تتم بمعزل عن الذاتية الاجتماعية أو الوعي الاجتماعي ،إذ ينبغي ألا ننسى أن الذي ينفذ سيرورة التحديث هم فئات وجماعات وطبقات اجتماعية مدركة، صحيح أن عوامل موضوعية تدفعها إلى ذلك، لكنها تنفذ هذه السيرورة وتشارك فيها، كل بطريقتها الخاصة، ووفق برامجها وأنساق إدراكها وتجربتها التاريخية.

وتحديث العقل هو تحديث الوعي الاجتماعي عند هشام غصيب الذي يعني خلق وعي عقلاني علمي قادر على مجابهة الواقع الراهن أي قادر على نقد الواقع من اجل حل تناقضاته صوب نظام الحرية والرفاه، وشرط ذلك أن تمس الوعي نار العقلانية العلمية الهادرة، أي أن يعاني الوعي الثورة العلمية والفلسفية الحديثة في بنيته الداخلية، وأن تحدث العقلانية العلمية زلزالا وثورة في الوعي وتشكله على أساس محوريتها، ويعني ذلك أن تمر الزمر الاجتماعية الرئيسية في سلسلة من المعاناة المتعددة الجوانب فيتعرض وعيها للتحديث الحضاري الكبير الذي تفرضه العقلانية العلمية على الوعي ما قبل العلمي بما يزلزل أركان هذا الوعي ويفجره من الداخل صوب أشكال أرقى من الإدراك.

أما العقلانية العلمية فهي الأسس والأرضيات الفكرية والفلسفية والقيمية التي تفترضها المنهجية العلمية وترتكز عليها ومنطوياتها الثقافية والحضارية. وهي ثورة في جوهرها، نرفض في بنيتها الداخلية مع الكائن ،أي، مع الأمر الواقع. إنها ثورة دائمة، نقد متواصل للكائن. إنها صورة للجدل المادي في تجدده الدائم. وعليه ،فغن تمثلها وهضمها ليس بالمسألة السهلة، وإنما ينطوي على بركان مدمر في الوعي وعلى خلق جديد دينامي متحرك بصورة متواصلة.

نخلص من كل هذا انه بحدوث الوعي الاجتماعي بهذه الصورة فإننا بذلك قد نكون وصلنا إلى النقيض الثاني الذي يقودنا مباشرة إلى المركب منهما وعنهما بلغة هيجل وهو الثورة تلك التي تكون نتاجا حتميا لهذين النقيضين المتمثلين في أزمة الديمقراطية والتنوير العقلاني المشبع بالوعي الاجتماعي، فبحدوث الأخير تحث الثورات لتقيم المعوج وتضع المجتمعات على أول الطريق الصحيح.

ويعمل الوعي الاجتماعي عند هشام غصيب على تحقيق مجموعة من المهمات الرئيسية المهمة منها:

١- رفع لغة الجماهير إلى مستوى الخلق الثقافي، أي استعمال لغة الجماهير في إنتاج أدب رفيع وفكر عميق وعلم متقدم .إذ تمرد مثقفو النهضة الأوربية بالتحديد على لغة السلطة الإقطاعية (اللاتينية) لكي يبدعوا باللغات المحلية، لغات الجماهير الشعبية (الايطالية والاسبانية والفرنسية والانجليزية والألمانية وغيرها).

٢- نشوء جماعة علمية متنامية على أرضية مؤسسات مستقلة ذاتيا ودور أساسي في عملية الإنتاج المادي.

٣- نشوء طبقة من المفكرين والفلاسفة المرتبطين بالقوى والطبقات الصاعدة أدت دور بناء العقلانية العلمية وبثها في مسامات المجتمع الأوربي. وترسيخها في الخطاب الثقافي السائد، أي عملت على تحديث هذا الخطاب (فلاسفة التنوير بالتحديد).

والسؤال الجوهري الذي يطرحه هشام غصيب أين نحن العرب من هذه المهمات والتطورات؟ ما سبيلنا إلى تحديث الوعي الاجتماعي العربي؟ ما المسار التاريخي الثوري اللازم لإنجاز ذلك؟ هل حققنا من مهمات التحديث الكبرى التي أنجزتها أوربا في الحقبة الحديثة؟ وإذا كان الجواب بالنفي، فكيف نحققها في ظروف العالم المعاصر؟

ولكن بإلقاء نظرة متفحصة على واقعنا العربي، فإنها تبرز لنا حقيقة فحواها أننا لا نستطيع أن ننجز أيا من هذه المهمات إلا إذا قمنا بتفعيل الديمقراطية السليمة التي تضمن الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية أي بتخطي أزمة الديمقراطية بلغة هشام غصيب، ولن نكون قادرين على تخطي تلك الأزمة بون تحديث الوعي الاجتماعي، فإذا حققنا الأخير (تحديث الوعي) تحقق المطلب الأول (الديمقراطية الحقة)، وبحدوث الاثنين معا لابد وأن تظهر معه

الثورة، أو ما بدا واضحا في الأفق أثناء كتابة هذه الورقة البحثية في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، أو فيما بات يطلق عليها ثورات الربيع العربي.

الثورة

هي المكون الناتج عن التقاء الديمقراطية بالوعي العقلاني الاجتماعي، والثورة ضرورة عند كثير من الفلاسفة والمصلحين، والثائر الحق هو الذي يثور ليهدم الفساد ثم يهدأ ليبني الأمجاد؛ والثورة واجبة وشرعية عند الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو الذي يرى أن العلاقة بين الشعوب والحاكم هي علاقة قائمة على العقد الاجتماعي فإذا كفل الحاكم الحريات وتحقيق الأمن والأمان للشعوب وراعى المساواة والعدالة الاجتماعية بقي في الحكم ولزم له السمع والطاعة من المواطنين، أما إن اعتدي على الحريات ولم يراعي العدل والمساواة وجبت الثورة ضده.

ومن هذا المنطلق يناقش هشام غصيب واقع الأقطار العربية لينتهي من ذلك إلى الآتي:

١- إن العملية الديمقراطية في أقطار الوطن العربي التي تدعي أنها ديمقراطية لم تمس الأجهزة الأمنية، لا من حيث البنية ولا من حيث الصلاحيات والوظائف ولا من حيث الموازنة، فهذه الأجهزة تظل سيفا مسلطا على رقابا لعباد يمكن أن يستعمل في أي لحظة. فليس هناك ما يقيدها بالفعل سوى مشيئة الحاكم، الأمر الذي يجعل منها قيدا فولاذيا على ممارسة الحريات الديمقراطية وسقفا لها يميل إلى التحرك إلى الأسفل دوما. وهي قد تواكب العصر بتحديث طرقها القمعية، لكن النتيجة واحدة من حيث وظيفتها في لجم المواطن وتقييد ممارسته للحريات الديمقراطية.

٢- ما زالت هذه الأقطار محكومة من جانب أقليات ارستقراطية بيروقراطية، اقرب إلى العصابات منها إلى جماعات الحكم أو الطبقات الاجتماعية، شأنها في ذلك شأن الأقطار العربية الأخرى التي لم تدخل بعد ما يسمى تجربة الديمقراطية، فهذه الأقليات تسيطر على المؤسسات الشعبية كالبرلمان والنقابات وعلى المؤسسات الاقتصادية الرئيسية لتكون مصادر جديدة للريع الذي تجنيه من المجتمع، وعليه فإذا أردنا تعريف النظام السياسي العربي النمطي، فإننا نقول عنه إنه يمثل ديكتاتورية الأرستقراطية البيروقراطية. وفي ضوء هذا التوصيف فإنه من الواضح أن الغالبية الساحقة من المواطنين في الديمقراطيات العربية الناشئة لا تملك أدنى شروط ممارس

الحريات الديمقراطية .فالأرستقراطية تحتكر جزءا من هذه الشروط، والجزء المتبقي تحتكره فئات البرجوازية الطفيلية السائدة في القطاع الخاص، وهذا الوضع ينعكس بدقة في برلمانات الديمقراطيات العربية الناشئة.

٣- إن عملية اتخاذ القرارات الرئيسية والحاسمة في الديمقراطيات العربية الناشئة ما زالت حكرا على النخبة التي تشكل قلب الأرستقراطية البيروقراطية. وقد تركت مساحة ضيقة من القرارات لمشاركة الأجنحة الأخرى من البرجوازية التابعة الطفيلية. وهذا ما تفرضه بنية النظام السياسي والدستور والقوانين القائمة. فممارسة الحريات الديمقراطية حتى في شكلها الممسوخ والمقيد، لا تدخل إلا بطريقة بعيدة وغير مباشرة في عملية اتخاذ القرار. فالنخبة الحاكمة هي التي تتخذ القرار ارتكازا على سياسات عامة سياسية واقتصادية وثقافية تضعها قوى خارجية مستفيدة، وبمشاركتها غالبا، وفي مقدمتها الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الولي ومنظمة التجارة العالمية، وعلى هذا الأساس فإنه يمكن وسم الديمقراطية العربية القائمة في بعض الأقطار العربية بأنها الوصفة السياسية لهذه القوى العالمية. وهي لا تمت إلا بصلة شكلية إلى الديمقراطية الفعلية الحقيقية، فهي في جوهرها شكل جديد محدث لديكتاتورية البيروقراطية. إنه شكل أكثر فاعلية وذكاء وقبولا من الرأي العام العالمي، لتتعامل مع المعارضة واحتوائها والحد من اتساعها. ففي ظل التغيرات الأخيرة وجدت بعض النخب العربية الحاكمة نفسها مضطرة إلى تقديم بعض التنازلات للقوى الاجتماعية الأخرى، وإلى تحديث أساليب إدارة المجتمع وترشيدها لإدامة احتكارها السلطة بأقل كلفة ممكنة. لكن هذه الإجراءات لم تلغ حقيقة احتكارها السلطة في شتى المجالات وبخاصة احتكارها اتخاذ القرارات الحاسمة والمصيرية.

وما دام الأمر كذلك عند هشام غصيب فإنه يرى أن المهمة التي تجابهنا اليوم لا تتمثل في تحديث مؤسساتنا التربوية وغيرها بما ينسجم والتحولات التي شاهدناها مؤخرا على الصعيد السياسي. فنحن لم نحقق الديمقراطية على الصعيد السياسي حتى نضع نصب أعيننا تعميمها على مؤسساتنا وجماهيرنا العريضة من المحيط إلى الخليج.

ومن هنا يؤكد غصيب على أن المهمة التي تجابهنا اليوم هي تحقيق الديمقراطية بكسر احتكار الأرستقراطية البيروقراطية وحلفائها من البرجوازيين الطفيليين للسلطة على شتى

الصعد، وكسر القيود التي فرضتها علينا المؤسسات المالية الدولية والإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية، أي تحرير القرار الوطني من هذا الاحتكار ومشاركة القوى الشعبية الديمقراطية في صنع القرار الوطني، وهو عين ما تجاهد لتحقيقه ثورات الربيع العربي حاليا.

ويلفت هشام غصيب الأنظار إلى أن هذا لن يتم إلا بتغيير علاقات القوى الداخلية في إطار تغيير علاقات القوى الخارجية. ومن ثم فإن قضية الديمقراطية في الديمقراطيات العربية الناشئة ليست قضية واقع نريد ترسيخه، وإنما هي قضية نضالية كبرى، تعمل في الأساس على تجاوز أزمة الديمقراطية وكسر احتكار النخبة ،وإزالة القيود التي تقتل روح المثابرة والإبداع والثقة بالنفس، وتشريب نفوس المجتمع بحب الخير والحق والجمال، وبقيم الرفض العقلاني الذي يتطلب إذكاء روح العقلانية وتحريرها من قيود الخوف والطاعة العمياء والخرافة والتزوير واللاعقل. وهذا هو طريق التحديث عند هشام غصيب والذي مثّل جدلا ثلاثيا تكونت أفكاره الثلاثة من الديمقراطية والعقل والثورة.